الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود مناطق التجارة الحرة

(دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي)

خديجة جمعة

الزويني*

المستخلص

أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة الحاصلة في العالم ، جعلت الدول مهما بلغت قوتها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عما يحدث بالعالم وخاصة مع وجود تكتلات اقتصادية عالمية ، تعتبر مناطق التجارة الحرة ابسط أشكالها . ومن الواضح أن هذه المناطق تعتبر مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عدته الدول الحل المناسب بالنسبة للعديد من المشكلات التي تعاني منها اقتصادياتها ، فالدول النامية عدته الوسيلة الأفضل للحصول على التمويل والتقنيات الحديثة لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم ، والدول المتقدمة رأته فيه وسيلة من وسائل المنافسة الحديثة للسيطرة على الأسواق وتحقيق أقصى ربح ممكن . لذا فقد عملت الدول على رفع الحواجز تدريجيا و أصبحت عمليات التسهيل والجذب والحماية وغيرها من الأمور تعتبر الطابع المميز لهذه المرحلة ، وهذا بعد ذاته تعد جزء من التكاليف التي تتحملها الدول والتي يجب أن لا تفوق المنافع المتحققة من الاستثمار، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية البحث في بيان الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . حيث أن هناك اختلاف في وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية بالنظر لهذه التكاليف والمنافع ، فقد تعتبر بعض المشاريع مجدية من الناحية الاقتصادية ولكن من الناحية المحاسبية والمجتمع قد تكون غير مجدية.

* مدرس مساعد/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

Abstract

The economical consesutive developments happened in the world , make even the strongest country is not able to survive alone with out participating in what is happening in the world ,especially where there international economic al blocks made the Free Trade Area the simplest way of attracting it. It is clear that such areas become attracted regions for Direct Foreign Investment which are considered the best solution for several problems in their economies .The developing countries ,the best way of getting funding modern technician and technologies to deal with current development happening in the world and in the developed progressed countries . Also the progressed countries find this way a good tool of modern competition to control markets and to earn the highest profits .

Therefore the countries are working to rise the blocks gradually and the processes of attraction ,production and employment are becoming the distinctions of this stage ,and this is considered as a part of costs which the state bears and which must not be more than profits achieved by the the important of this re search to show the investment .From this concept costs and achieved social benefit from attracting the Direct Foreign Investment because there are difference in the accounting and economical points of view and arguments concerning these cost and benefit. Some projects are useful from economical side but from accounting view and society it is not useful .

المقدمة

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام من قبل جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ، فليس هناك اقتصاد في العالم لا يشجع قيام الاستثمارات الأجنبية فيه لأن ، حيث تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يقوم به هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي - أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج والخبرات الإدارية ، وتحديث الصناعات المحلية وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد ، وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد .

حيث عملت بعض الدول بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بإقامة مناطق للتجارة الحرة التي هي عبارة عن تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر حيث رافق إقامة

هذه المناطق تعديل الكثير من القوانين و التشريعات ومنح الإعفاءات وإلغاء الرسوم الكمركية وغيرها من الأمور. ليس الهدف الوحيد لإقامة هذه المناطق هو تشجيع الاستثمار وإنما هناك أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها ، ولكن هذه المناطق بطبيعة الحال تعتبر مناطق جذب للاستثمار لما توفره من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالطبع أن تهيئة وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار يرافقه الكثير من التكاليف يجب أن لا تتجاوز المنافع المتأتية منه . لذا سوف يحاول هذا البحث بيان الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وكيف ان هناك اختلاف من الناحية المحاسبية والاقتصادية بالنظر لهذه الكلف والمنافع.

منهجية البحث :-

1- مشكلة البحث

عملت الكثير من الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف الوسائل منها إصدار القوانين والتشريعات المحفزة وإقامة مناطق التجارة الحرة وغيرها من الأمور. بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المنافع المتأتية من هذه الاستثمارات ، متناسية أن هناك تكاليف قد تحملها المجتمع أيضاً نتيجة هذا الاستثمار . حيث أن غالبية الدول تقيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى منفعته من الناحية الاقتصادية ، أي تأثيره على سبيل المثال على ميزان المدفوعات ، التكنولوجيا، اليد العاملة ، الناتج المحلي الإجمالي . وهذه تعتبر غير كافية لبيان مدى جدوى هذه المشاريع الأجنبية. وينبغي اخذ جميع الجوانب المحيطة به (وخاصة فائدته للمجتمع) لان إهمالها لايعطي نظرة صائبة عن المشروع .

2- هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان ما يلي :-

- 1- دور مناطق التجارة الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 2- الكلف والمنافع المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاختلاف من الناحية المحاسبية والاقتصادية بالنظر إلى هذه التكاليف والمنافع .

ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث ، يتناول الأول مفهوم منطقة التجارة الحرة ومقوماتها. أما الثاني بين مفهوم الاستثمار ونشؤه وأنواعه ومحدداته وحجمه في مناطق التجارة الحرة. والثالث يبين مفهوم الكلف والمنافع الاجتماعية ، وما هي الكلف والمنافع المتحققة من جذب الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية والمحاسبية. أما الرابع فهو الجانب

التطبيقي والذي يبين الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة في مصرف الائتمان العراقي ، واخيراً الاستنتاجات والتوصيات ..

3- فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضيتين الآتيتين:

1. ان مناطق التجارة الحرة تعتبر مناطق جذب للاستثمار الاجنبي المباشر
2. هناك مشاريع تعتبر ذات جدوى من الناحية الاقتصادية ولكن النظر إليها من الناحية المحاسبية والمجتمع تعتبر غير مجدية.
3. قائمة الدخل الاجتماعي تعتبر معياراً حقيقياً لتقييم المشروع و مدى خدمته للمجتمع.

المبحث الأول :منطقة التجارة الحرة مفهومها ومقوماتها

مفهوم منطقة التجارة الحرة :

تعرف منطقة التجارة الحرة Free Trade Area بأنها صورة من صور قيام التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها، لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي (القماوي، 1999، 1)، مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء في التكتل، ويساعد على التوسع في النشاط الصناعي وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبير (Mass- Production) مما يتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وعناصر الإنتاج على نحو أفضل، وزيادة القدرات التنافسية أزاء العالم الخارجي الذي يموج بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تتكتل حتى صار نحو (85%) من العالم الذي نعيشه في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى (عبد الحميد، 1998، 99).

ويصف البعض منطقة التجارة الحرة بأنها مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول وتعد من ابسط مراحل التكامل الاقتصادي (العاني، 2002، 15) وفق نظرية بيلاسا، حيث تضمنت النظرية خمس مراحل للتكامل الاقتصادي (Balassa, 1961, 2):

أ.منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) :- ويتم فيها إلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية وتنقل السلع والخدمات بحرية تامة مع احتفاظ الدول الأعضاء بتعريفاتها الجمركية إزاء العالم الخارجي.

ب. الاتحاد الجمركي (Customs union) :- يتم في هذه المرحلة توحيد تعريفات جمركية إزاء العالم الخارجي.

ج. السوق المشتركة (Common Market) :- يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال بين الدول الأعضاء.

د. الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) :- بالإضافة إلى سابقتها، تهدف هذه المرحلة إلى إزالة الاختلافات والتمييزات من بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تحقيق نوعٍ من التنسيق في السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق تماثل فيما بينها.

هـ. الاندماج الاقتصادي (Economic merger) :- وهي المرحلة النهائية، إذ يتم بموجبها توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية كافة ويتم إزالة التمايزات الموجودة بين الدول الأعضاء، وتتطلب هذه المرحلة سلطة مركزية تحكم الدول الأعضاء.

حيث أن قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول يتطلب تحديد برنامج زمني يتم عن طريق إزالة القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفية ثم بعدها التحرير الكامل للمعاملات والمبادلات داخل المنطقة المزمع قيامها (صقر، 1997، 198)، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقتصر منطقة التجارة الحرة في بعض أشكالها على نوع معين من السلع مثل السلع الزراعية، ليشمل التحرير هذه السلع فقط دون السلع الصناعية الكاملة الصنع والنصف مصنعة، ويطلق على هذه الصورة من المناطق التجارية الحرة اتفاقيات تيسير وتسهيل التبادل التجاري (عبد الكاظم، 2001، 2).

من ذلك يمكن القول ان مناطق التجارة الحرة هي اتفاقيات اقتصادية بين عدة دول الغاية منها تحقيق النمو الاقتصادي والتطور الإنتاجي والخدمي وزيادة الفرص الاستثمارية وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تعديل الكثير من القوانين والتشريعات وإلغاء الرسوم الكمركية وتخفيض الضرائب أي تهيئة البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية .

أهمية مناطق التجارة الحرة

ترجع أهمية تلك المناطق إلى أنها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية ، بعد أن أصبح من المسلّم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة ، وتزداد أهمية تكتل المناطق في عالم تسود فيه التكتلات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا والأبيك، ومن ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في أبسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي .

وقد أوضحت الدراسات القياسية أن هذه المناطق ترتب عليها زيادة ملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج وحجم الاستثمار والتجارة البينية فضلاً عن تنوع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل نمو الدخل القومي، ويرى البعض أنه إذا كان لهذه المناطق أثر إيجابي على حجم التجارة فإن لها أثراً سلبياً على تنوع التجارة، إلا أنه تبين من دراسات أخرى أن هذا الشكل من التكامل أدى إلى تنوع التجارة في حالة دول أمريكا الجنوبية والوسطى وشرق أفريقيا، أما تأثيرها على التجارة العالمية؛ فلا يوجد عليه دليل قاطع حتى الآن نظراً لضآلة حجم التجارة النسبي لهذه الدول مقارنة بحجم التجارة العالمية، وفيما يتعلق بأثرها على الرفاهية أوضحت الدراسات أنه يتراوح في حالة المجموعة الأوروبية بين 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، و2.9% في دول المجموعة الأوروبية الجنوبية في الأجل الطويل (القماوي، 1999، 1).

مقومات قيام منطقة التجارة الحرة

لغرض قيام مناطق تجارية ينبغي توفر عدد من المراكز الأساسية التي تساعد على نجاح

هذه المناطق هي (علي، 2006، 14-16)، (القماوي، 1999، 1-2) :-

1 - تنوع الاقتصاديات المكونة للتكتل الاقتصادي: وهذه المسألة ضرورية لترسيخ مبدأ الإنتاج هو محرك التجارة، وذلك لان تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وتزايد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات الإنتاجية للتصدير وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم معدلات التجارة البينية للدول الأعضاء.

2- حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: ويقصد بالتحريم هنا التحرير الشامل لكافة السلع والخدمات دون اختيار مجموعة معينة من السلع وإلا تفقد منطقة التجارة الحرة الشمالة أهم مقومات قيامها، وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية وحمايتها كما جاءت في اتفاقية الجات 1994 بأورغواي.

3- تحرير خدمات النقل - الترانزيت - وحرية استخدام الموانئ والمطارات: إذ من الضروري ان تتعهد الدول بتوفير التسهيلات اللازمة التي تمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل أراضي كل دولة من الدول الأعضاء، التي تعمل على نقل السلع بسهولة ويسر.

4- كفالة تعويض الدول الأقل تقدماً في التكتل الاقتصادي: من المعروف ان إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية من ناحية، وما يترتب على قيام منطقة التجارة الحرة من قيام تعميق التخصص وإعادة تقسيم العمل من ناحية أخرى، يؤديان إلى انخفاض الإيرادات العامة الناتج من انخفاض

حصيلة الجمارك، وبالتالي التأثير السلبي في أوضاع الموازنة العامة للدولة، وبخاصة في الدول الأقل تقدماً، بالإضافة إلى تضرر بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يصير من الضروري البحث في توفير الآلية المناسبة التي تقدم التعويض المالي للدول الأقل تقدماً والتي توفر الأموال اللازمة لإعادة تأهيل القوى العاملة، وإعادة تأهيل تلك الصناعات والأنشطة في تلك الدول، وهذا المنهج اتبعته الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة (الأفتا) إزاء كل من إيرلندا والبرتغال وجنوب إيطاليا وأسبانيا.

5 - وجود شبكة متكاملة للمعلومات بين دول التكتل الاقتصادي: أي استخدام التكنولوجيا ومستحدثات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أتاحتها من أدوات وتسهيلات، بل واستخدام نظم المعلومات العالمية (الانترنت) حتى يتوفر لدى الدول الأعضاء كافة في التكتل الاقتصادي، وكل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة، والمعلومات والبيانات الضرورية عن التطورات والمؤشرات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهي لازمة في كل الأحوال لتنمية التجارة البينية بين دول التكتل الاقتصادي .

منطقة التجارة الحرة والمنطقة الحرة والسوق الحرة

يتصور البعض أن منطقة التجارة الحرة والمنطقة الحرة والسوق الحرة هي مصطلحات لمعنى واحد ولكن لكل من هذه المصطلحات معاني مختلفة ، وقد بينا سابقاً مفهوم منطقة التجارة الحرة وقيماً يلي معنى المنطقة الحرة والسوق الحرة .

أ- المنطقة الحرة .

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية . وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع إجراء بعض التعديلات عليها .

وتكون المنطقة الحرة محددة جغرافياً بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدولة المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدولة المضيفة . ويعد أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولا سيما المباشر . حيث يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز (الاسكو، 1995، 48) :

أ- لا تفرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة تصدر للخارج .

ب- إعفاء دخل الشركات من الضرائب .

ج- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة .

- د- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع .
- هـ- حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة .
- و- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة ببيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو الأسواق المحلية .
- ز- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادةً ما تقع في نقاط المواصلات المهمة ولا سيما الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك .
- وبالتالي فإن المنطقة الحرة تحقق بيئة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.

ب- السوق الحرة

وهي تنشأ عادةً في إحدى منشآت المطار او داخل البلد في مناطق مهمة وتعتبر خارج حدود البلد من ناحية الأنظمة الكمر كية ويتم البيع في السوق بضائع استهلاكية وبالتجزئة وتخضع السوق للرقابة والحراسة الكمر كية وكل ماله علاقة بالأمور التي تتعلق بالأمن العام .وتقسم السوق الحرة إلى (العاني، 2002، 15-16):-

- * سوق المغادرين وينحصر دخولها على المغادرين فقط الذين يحملون تأشيرة خروج ويحق لهم الشراء بأي مبلغ كان .
- * سوق القادمين تحدد المبالغ التي يمكن الشراء بها بالنسبة للقادمين ،أما بالنسبة للهيئات الدبلوماسية فيحدد المبلغ في حالة الشراء من قبل وزارة الخارجية .

وتهدف الدول من إنشاء الأسواق الحرة تحقيق جملة من الأغراض أهمها:-

- 1- الحصول على العملات الصعبة لان البيع لأيتم ألا بالعملة الصعبة .
- 2- تقديم وتهيئة الخدمات للمسافرين والهيئات الدبلوماسية من السلع التي يحتاجونها بأسعار مناسبة .
- 3- تعتبر السوق الحرة واجهة سياسية وإعلامية للبلد .

مناطق التجارة الحرة في العالم :

تتوزع مناطق التجارة الحرة في أنحاء العالم، ومن أهم هذه المناطق منطقة التجارة الحرة لدول أوروبا "الإفتا" EFTA وهي تضم كلاً من: أيسلاندا و ليتشتنستن والنرويج وسويسرا ، منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا "أفتا" AFTA فقد أنشئت عام 1992 عندما اتفقت الدول الأعضاء في الآسيان على زيادة حجم المعاملات والتعاون الاقتصادي عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة اعتباراً من أول كانون الثاني 1993 (القحايي، 1999، 20). وتضم هذه المنطقة عشرة أعضاء هم إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وبروناي وفيتنام و لاوس و ماينمار وكمبوديا (الأمام، 2004، 291).

وأيضاً منطقة ألتجاره الحرة لأمريكا الشمالية "تافتا" NAFTA، حيث أن أخطوه الأولى لتوقيع هذه الاتفاقية كان أساسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام 1988، عندما أعلنت توقيع اتفاقاً يقضي إلى رفع الضرائب الكمر كية عن السلع المتبادلة بينهما والعمل على إيجاد منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية. وفي عام 1992 انضمت المكسيك أليهم ولم يبدأ العمل بها من قبل هذه البلدان ألا في عام 1994 (زكري، 2007، 3).

وهناك أيضاً منطقة التجارة الحرة العربية التي تعتبر خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة ، لقد بدأ التطبيق الفعلي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في أوائل شهر كانون الثاني 2005، تهدف الاتفاقية إلى الوصول إلى نسبة تخفيض جمركي تبلغ 100% وتضم منطقة التجارة العربية 19 دولة عربية، حيث مازالت كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر غير أعضاء فيها) (درويش، 2005، 1).

وتعتبر هذه أهم مناطق التجارة الحرة في العالم، حيث لكل منطقة أهداف تسعى إلى تحقيقها ، ومن بين هذه الأهداف رفع الحواجز ، المنافسة العادلة ، العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية ، دعم وتوطيد فرص الاستثمار، والذي يعتبر إحدى وسائل التمويل لعملية التنمية الاقتصادية. لذا سوف يتناول المبحث الآتي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وحجمه في مناطق التجارة الحرة .

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء ومفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه :

ظهر الاستثمار الأجنبي منذ أواسط القرن التاسع عشر ، واكتسب أهمية متزايدة منذ أواسط الثمانينيات في القرن العشرين باعتباره شكل من أشكال المعاملات الاقتصادية الدولية ، وفي بداية التسعينات حدث ارتفاع حاد في الاستثمارات الأجنبية في من كل البلدان المتقدمة والنامية . وقد بدأ الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي بمرور الزمن من انهيار دول المعسكر الاشتراكي ، وتطور الأفكار الرأسمالية وسيطرتها على العالم فضلاً عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي . وبدأت بعض الدول لاسيما النامية تهتم بالاستثمارات الأجنبية بسبب فشلها في الاحتفاظ باقتصاديات مغلقة في بيئة اقتصادية عالمية تتحرك نحو مزيد من الاندماج الإقليمي والعالمي وان معظم البلدان النامية هي بحاجة ماسة للتمويل ، لذا تم السماح للاستثمارات الأجنبية ، كمحاولة لأيجاد حل لازمتها الخانقة (UNCTAD,2000,10) .

ويعرف الاستثمار الأجنبي " تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية". ويعبر هذا التعريف عن انتقال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج فقط، الأمر الذي تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعياً لتحقيق أهداف محددة ، فضلاً عن وجود الاستثمار بشكل تقني ، وليس نقدياً ، كمنح البراءات والتراخيص أو بشكل بشري كالخبراء والفنيين والإداريين (السامرائي، 2002، 13). ويمكن عد الاستثمارات الأجنبية نشاطاً من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تشكل ركناً أساسياً من أركان الحياة الاقتصادية المعاصرة باعتبارها وسيلة لتحقيق ادنى درجات التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتنشأ عند انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى بين البلدان المختلفة بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع الاستثمارية المختلفة مع رفع مستوى المعيشة حيث يتم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المستضيفة على شكل قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل لغرض تنمية اقتصاد تلك الدول (الاسرج، 2004، 225) . وتقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين ، الاستثمار العيني (المباشر)، والاستثمار المالي (غير المباشر) .

فالاستثمار العيني (المباشر) أو الحقيقي يعني الأنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة و الذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة (أشمري والبياتي وصيام، 1999، 26). حيث ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلاً عن قيادة بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة

والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع ما ،بالإضافة إلى قيامة بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة (صقر، 2001، 47). فضلاً عن المساهمة في رأس المال ،أعادة استثمار الإرباح ،القروض قصيرة الأجل (مانع ،2003، 113) .

أما الاستثمار المالي (غير المباشر) يقصد به تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار العيني ، بل أن شراء هذه الأسهم والسندات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة (أشمري والبياتي وصيام، 1999، 26). أي يتم فيه انتقال لرؤوس الأموال فقط من دون انتقال للتكنولوجيا (احمد، 1997، 118) .

ومن ذلك يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية هو عملية توظيف أموال أجنبية غير وطنية سواء كانت عن طريق إقامة مشاريع جديدة أو المشاركة في مشاريع قائمة وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر وفي شراء أسهم وسندات ويسمى استثمار أجنبي غير مباشر . ويعتبر النوع الأول أكثر أهمية من النوع الثاني وذلك لان الاستثمار المباشر يساعد في نقل رؤوس الأموال والمهارات الإدارية والتكنولوجيا وغيرها من الأمور التي تكون الدول المضيفة بأمرس الحاجة إليها ، لذا سوف يتم التركيز على هذا النوع من الاستثمار لما له من أهمية على اقتصاديات الدول المستضيفة .

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ولكل شكل صفات يتصف بها، وان تفضيل شكل دون الآخر يعتمد على المستثمر أو الدولة المضيفة للاستثمار (أبو قحف، 1989، 15)..وفيما يلي أكثر الأشكال شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر :-

1- الاستثمار المشترك

أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ،والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ (أبو قحف، 1989، 24).

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل

وهنا تتم العملية الاستثمارية بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدولة المضيفة بدأ من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع . ثم القيام بالأعمال الهندسية وإحضار الخبراء والفنيين والإداريين والمعدات والآلات ، وإنجاز المشروع والبدء بعملية الإنتاج ثم التسويق (كرم 1982، 135).

3- المناطق الحرة (وقد بينا مفهومها في المبحث الأول).

4- الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع : هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي (سواء كان عام أو خاص) ويتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين (السيارات مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً . وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي (وخاصة في الدول النامية) الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة .. الخ مقابل عائد مادي يتفق عليه.

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تعد متداخلة من حيث كونها استثمار مباشر أو غير مباشر ويمكن عدها من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب احتوائها على عملية تحول موارد مادية وبشرية وتكنولوجيا وهذه الأشكال هي (أبو قحف ، 1989 ، 35-36):-

أ- التراخيص ب - عمليات تسليم المفتاح ج - عقود الإدارة د - التعاقد من الباطن هـ - عقود الوكالة و - استثمارات الموزعين .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المحددات وهي العناصر التي توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ، وهناك محاور أساسية اعتمدها الدول المضيفة من اجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب فعمدت إلى وضع سياسات وتشريعات اقتصادية مختلفة من اجل خلق المحددات الملائمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن هناك عدد من المحددات الاقتصادية والسياسية وفيما يلي أيجاز لهذه المحددات :

1- أن حجم السوق يعد محدداً مهماً بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث كبر السوق يعني إمكانية دخول مستثمرين أكثر وشركات اكبر وذلك يعني كبر حجم العوائد المتحققة من الاستثمار . كما أن ارتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بشكل أكبر . ويهتم المستثمر الأجنبي بكل ما يتعلق بالأسواق مثل نمو السوق ، نصيب الفرد من الدخل ، إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية العالمية ، تفضيلات المستهلكين في البلد المعني وهيكل الأسواق ومستقبلها .

- 2- السياسات الاقتصادية تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، كالسياسة النقدية والمالية والتجارية .
وهذه السياسات تكون ذات تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 3- يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحددة والمهمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة .
- 4- إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يعد دافعاً للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يسعى المستثمر للوصول إلى الأيدي العاملة التي تكون كلفتها أقل وذلك يحدث في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي .
- 5- إن معدل النمو الاقتصادي المرتفع دليل على النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة هذا النشاط ، ويعد مؤشر مهم يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته ، وأيضاً مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتفعة تعتبر عوامل تساعد على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي .
- 6- يعد الاستقرار السياسي من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . حيث إن الاستقرار السياسي يعني حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية . لما توفره له من ضمان بشأن رأسماله الذي يوظفه ، ومستقبل أرباحه وعدم خوفه من أي حالة استثنائية سياسية مؤثرة . وأيضاً يسعى المستثمر الأجنبي إلى معرفة أفكار النظام القائم ويسعى إلى معرفة مدى ثبات هذه الأفكار وإمكانية تغييرها مستقبلاً وبأي اتجاه سيكون التغيير وبالتالي فإن هذا المحدد يعتمد على فلسفة النظام السياسي الأساسية والتي تكون منطلقاً لتوجهاتها وقراراتها وإجراءاتها (صالح ، 2005، 39- 46) و(صقر ، 2001، 48- 55).
- وتعتبر هذه أهم المحددات إذا ما توفرت سوف تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي ، أي أنها توفر المناخ الملائم الذي يعمل به الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فقد عمدت بعض الدول إلى جذب الاستثمار عن طريق إصدار قوانين وتشريعات مختلفة تكون محفزة للاستثمار .
- ولكن بعض الدول رغم إصدارها لمثل هذه القوانين والتشريعات إلا أنها لم تنجح في جذبها للاستثمار لعدم توفر المناخ الملائم له . لذا يجب تهيئة البيئة المناسبة وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات محاسبية تعتمد على الشفافية وعدم السرية والكتمان ، وايضاً عدالة المنافسة وحماية الملكية الفردية .

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق التجارة الحرة

بعد ان بينا مفهوم مناطق التجارة الحرة على أنها تكامل اقتصادي بين دولتين او اكثر ، حيث يوفر هذا التكامل مناخ استثماري ملائم لما يتوفر فيه الكثير من محددات الاستثمار من حيث كبر حجم السوق وحجم السكان والعمالة، بالإضافة إلى انه عند قيام مثل هذه التكتلات الاقتصادية سوف تصدر معها مجموعة من السياسات والقوانين التي تساعد على نجاح مثل هذه التكتلات، منها على سبيل المثال الحوافز التي تجذب الاستثمار، مثل الإعفاءات الضريبية، وإلغاء الرسوم الكمر كية وغيرها من الأمور . حيث تعتبر هذه المناطق جاذبه للاستثمارات وتؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر .

وإحدى أشكال التكامل الاقتصادي التي استمرت وكتب لها النجاح هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) حيث ان بنود الاتفاقية تضمنت العديد من الضمانات التي لم يسبق لها مثيل في حماية قيمة استثمارات الشركات، وحتى الحقوق لكسب الأرباح في المستقبل التي تنشأ عن التغيرات في التعليمات او السياسة الحكومية بشكل خاص كما أوجدت الاتفاقية بنود معينة لتعويض الاستثمارات المفقودة وخسارة الإرباح المستقبلية بسبب التعليمات نزع الملكية . ويلاحظ ان المكسيك التي تعتبر البلد الأضعف في الاتفاقية والأشد حذراً من الولايات المتحدة وكندا والتي تعتبران من الدول الصناعية السبع الكبار . قامت في السنوات الأخيرة بخطوات عديدة من اجل فتح فرص جديدة للاستثمار الأجنبي لديها فقد أجرت تعديلات كثيرة في قانون استثمارها الأجنبي كما وقعت العديد من الاتفاقات من اجل التشجيع والرعاية المشتركة للاستثمارات مع دول أخرى . كما منحت الكثير من التظمينات والضمانات القانونية للمستثمرين المحليين والأجانب من اجل الاستثمار في المكسيك .

وتشير الإحصاءات إلى أن المكسيك منذ عام 1994 تمثل المرتبة الرابعة من بين البلدان التي هي في التطور كمستقبله للاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي المرتبة الثانية بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه ومنذ تطبيق اتفاقية NAFTA وحتى عام 2003 ما قيمته 142.5 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 13.7 مليار دولار . وان المكسيك قامت في السنوات اللاحقة لتطبيق اتفاقية NAFTA ، بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات المتبادلة مع عدد من بلدان العالم من اجل تشجيع ورعاية الاستثمارات ، مما سهل في اجتذاب الأموال من هذه الدول واستثمارها لديها والاستثمار الكندي المباشر في المكسيك هو الأخر أصبح من اكبر الاستثمارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما تحولت كندا إلى ثالث سوق للمنتجات المكسيكية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية في حين أصبحت المكسيك خامس شريك تجاري لكندا (زكري ، 2007، 10 - 13).

أما مصر فقد أدركت أهمية دور الاستثمار في تحسين مستوى المعيشة ودعم عملية التنمية، لذلك أصبح هناك رؤية جديدة لقضية الاستثمار، من خلال فتح أسواق جديدة، الاتفاقيات التجارية مع أوروبا، العالم العربي، الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق وجنوب إفريقيا. ووضعت الحكومة مجموعة من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى التحسين الدائم لمناخ الاستثمار فقد تم تخفيض معدل الضريبة الجمركية من متوسط عام مقداره 14% إلى 9%، بالإضافة إلى تخفيض الفئات الجمركية من 27 فئة إلى 6 فئات فقط. أما الضرائب فقد صدر قانون جديد للضرائب على الدخل نص على تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 20% (عطا الله، 2007، 1-2). كما وقعت 84 اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية و31 اتفاقية منع الازدواج الضريبي (بوابة الاستثمار المصرية، 2007، 1). وطبقاً لما ورد بتقرير الاستثمار العالمي الصادر عام 2007 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تعتبر مصر هي الدولة الأولى على مستوى القارة الإفريقية والمركز الثاني على مستوى الدول العربية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد أوضح التقرير أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر قد بلغت 10 مليار دولار خلال سنة 2006 أما سنة 2007 فقد بلغت 11.1 مليار دولار وهو ما يمثل أكثر من 40% من إجمالي الاستثمار المتدفق إلى شمال إفريقيا، ونحو 30% من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى القارة الأفريقية بكاملها. وقد أوضح التقرير أن الظفرة المتحققة في الاستثمارات قد صاحبها تغير في هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وزارة الاستثمار، 2007، 9). حيث استحوذ قطاع البترول خلال العام المالي 2006 على نحو 3014.2 مليون دولار من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يمثل (27.8% من هذا الصافي). كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو 8039 مليون دولار خلال العام المالي 2006 مقارنة بنحو 4279 مليون دولار في العام المالي 2005 (بوابة الاستثمار المصرية، 2007، 2).

ولاحظنا من خلال تجارب الدول أن قيام مثل هذه التكتلات قد يساعد في جذب الاستثمار ويمكن اعتبارها إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن يجب الموازنة هنا بين المنافع المتحققة من جذب الاستثمار والكلف المترتبة عليه، وايضاً العمل على تقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن .

المبحث الثالث : مفهوم الكلف والمنافع الاجتماعية

أن التطور الذي حصل في العقود الأخيرة من القرن العشرين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قاد إلى تطور في حجم وفورات الوحدات الاقتصادية، حيث أصبح لهذه الوحدات تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق .

لذا تطلب الأمر وجود نظام محاسبي مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية، ليس كما كان سائداً في السابق في أن المحاسبة نظاماً للمعلومات المحاسبية عن وحدة اقتصادية معينة، وفي ضوء ذلك يجب على المحاسب أن يراعي النفع العام عند أعداد التقارير المالية، الأمر الذي يتطلب الموازنة بين المنافع المتحققة بالنسبة لفئة معينة مع التضحيات (الأضرار) التي تتحملها فئة أو فئات) أخرى بحيث يكون الأثر النهائي في صالح المجتمع . وطبقاً لهذا الاتجاه يتم تفضيل بديل محاسبي معين على بديل آخر على أساس أثاره الاقتصادية العامة وليس على أساس أثاره على مصالح فئة معينة من الفئات المستخدمة للتقارير المحاسبية .

لذا يتطلب الأمر توسعاً في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرف الوحدة الاقتصادية وإن النظام المحاسبي الذي يأخذ في اعتباره هذه الآثار يعرف "بالمحاسبة الاجتماعية". والتي تعتبر أحدث مراحل التطور المحاسبي . والتي تعرف على " أنها نظام معلومات للقياس والتقارير عن مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها المشروعات (الوحدات) التي تفي بالاحتياجات الاجتماعية سواء كانت هذه الاحتياجات لأ تعود على الوحدة (المشروع) بفائدة اقتصادية أو كان الاضطلاع بها اختيارياً أو إجبارياً . ومعرفة المنافع الاجتماعية من هذه الأنشطة سواء كانت خارجية كالبيئة مثلاً أو داخلية كالمنافع التي تعود على العاملين وغيرهم بحيث يمكن إجراء الموازنة بين التكاليف والمنافع لمعرفة صلاحية استمرار المشروع" (الشرع، 2003، 51-52).

حيث نلاحظ أن التعريف ركز على قياس الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية عن طريق دراسة وتحليل الآثار الخارجية والداخلية للوحدة الاقتصادية . ومن ذلك نتوصل إلى أهداف المحاسبة الاجتماعية وهي :

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية دورياً حيث لايشمل ذلك الكلف والمنافع الداخلية للوحدة فقط بل يشمل النشاطات والمساهمات الخارجية التي تؤثر في جميع أطراف المجتمع (Ramanthan,1979,520).

2- ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لهذه الأنشطة سواء كان ذلك من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع (الشيرازي ، 1990 ، 350).

ولغرض تحقيق هذه الأهداف ينبغي دراسة وتحليل الآثار الخارجية للوحدة الاقتصادية المتمثلة بالكلف الاجتماعية Social Cost ، والمنافع الاجتماعية Social Benefit .

مفهوم الكلف والمنافع الاجتماعية

قد بينا أن المحاسبة الاجتماعية لا تهتم فقط بالآثار الداخلية لنشاط الوحدة الاقتصادية وإنما أيضاً بالآثار الخارجية لها والتي تتمثل بالكلف والمنافع الاجتماعية .

حيث تقسم الكلف الاجتماعية إلى تكاليف مباشرة" وهي المبالغ التي يحتم على المشاريع أنفاقها وذلك استجابة للمسؤوليات الاجتماعية لقوانين الدولة مثل المساهمة في برامج تقليل التلوث، التبرعات للغير... الخ" (سلمان ، 1986 ، 47) ، فهي أعباء لأتعود بمنفعة أو عائد مباشر للوحدة المحاسبية . أما التكاليف الاجتماعية غير المباشرة "فتمثل بقيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الخاص . فتلوث الهواء والمياه والعوادم والنفايات التي تترتب على النشاط الخاص للوحدة يعد عبئاً أو كلفة اجتماعية (الشيرازي ، 1990 ، 351) . ونلاحظ أن المفهوم الأخير يتفق معه الاقتصاديون حيث يرون أن عدم الأخذ في الحسبان التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة الأضرار التي يسببها نشاط الوحدة يعني عدم دقة المعلومات التي تستخدم في تقويم مدى أيفاء الوحدة لمسؤوليتها الاجتماعية ، فالتقويم لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأضرار التي يتحملها المجتمع (نور ، 1992 ، 7) .

ولغرض قياس التكاليف الاجتماعية فقد تناول عدد من الكتاب أساليب قياس التكاليف الاجتماعية ومنها ما يلي (سلمان ، 1986 ، 49):-

1- تكاليف المنع على فرض أن الوحدة كلما قامت بالإنفاق على منع وتجنب الآثار الضارة المترتبة على أنشطتها كلما قلت الأضرار التي تصيب المجتمع وعلى الرغم من أن ما تنفقه لا يوازي قيمة الأضرار . على سبيل المثال حيث يتم احتساب ما تنفقه المشاريع لمنع وتقليل التلوث . وتعتبر هذه الطريقة جيدة لإبراز النفقات المنفقة لمعالجة الأضرار في التقارير المالية .

2- تكاليف التصحيح وهي تمثل ما تتحمله الوحدة من أجل إعادة الوضع إلى ما كان عليه أو لإنشاء مورد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بنشاط الوحدة ، مثال ذلك التكاليف التي تتحملها الوحدة في سبيل تطهير النهر من آثار التلوث نتيجة مزاوله الوحدة لنشاطها . حيث تعتبر هذه أهم التكاليف التي تستخدم في قياس التكاليف الاجتماعية وأكثرها وضوحاً في القياس .

أما المنافع الاجتماعية فيقصد بها الفوائد المتحققة لأطراف قد تكون من خارج الوحدة الاقتصادية كالتبرعات المقدمة لأطراف عديدة في المجتمع وتدريب الطلبة وغيرها ، أو منافع تتحقق للعاملين

داخل الوحدة كبناء المساكن ومنح المكافآت أو لكل الأطراف في أن واحد سواء داخل أو خارج الوحدة وحسب الأنشطة التي تمارسها (سلامة ، 1999 ، 30) .

أن قياس المنافع الاجتماعية يعتبر المشكلة الجوهرية التي تواجه الإفصاح الشامل عن نشاط المسؤولية الاجتماعية فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة يحصل عليها من نشاط البحث والتطوير ، أو نتيجة لقيام الوحدة المحاسبية بمجهودات للحد من تلوث البيئة الذي نشأ من نشاطها الخاص ؟ مما لا شك أن قياس العوائد الاجتماعية يتطلب بالضرورة اللجوء إلى طرق تحكيم تخضع للتقدير الشخصي إلى حد كبير . فأساليب القياس المحاسبي لم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج متكامل للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية (الشيرازي ، 1990 ، 351) .

الكلف والمنافع المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- من وجهة النظر الاقتصادية

عملت الكثير من الدول لجذب الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه بإصدار الكثير من القوانين ، منها قوانين تشجيع الاستثمار بما يحوي من حوافز تشجيع الاستثمار وايضاً قوانين أخرى لحماية المستثمر والمحافظة على حقوقه ، وأيضا قيام الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ، وإنشاء مناطق الحرة والتكتلات الاقتصادية الغاية منها جذب الاستثمار الذي يعتبر مصدر مهم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

حيث أن إقامة تكتلات اقتصادية بين دولتين أو أكثر المتمثلة بالتجارة الحرة يرافقه إصدار الكثير من القوانين والإعفاءات الضريبية والكمركية وغيرها من القوانين . وهذه تعتبر بحد ذاتها جزء من التكاليف التي تتحملها الدول ، والتي يجب أن تتم موازنتها مع المنافع المتحققة . ويعتبر البعض أن أهم المنافع المتوقعة من إقامة مناطق التجارة الحرة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يعتقد البعض أنه يحقق منافع اقتصادية للدولة المضيفة سواء ملموسة أو غير ملموسة ، مباشرة أو غير مباشرة ، ومنها نمو الدخل القومي ونمو رأس المال الثابت المتراكم (الجميل ، 2003 ، 71) . وكذلك يساهم في توفير فرص عمل مما يؤدي إلى انخفاض البطالة وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات ، وبالتالي المساهمة في خفض مستوى الفقر ، كما ويلعب الاستثمار الأجنبي دور مهم في نقل التكنولوجيا (الاسكوا ، 2005 ، 13) .

وان للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل اثر على ميزان المدفوعات في أي دولة ، وهذا الاثر يتمثل بزيادة حصة البلد من النقد الأجنبي ، إذ أن الاستثمار الأجنبي قد يخفض من العجز في الميزان

التجاري للدولة المضيفة وذلك بإنتاج سلع لغرض التصدير . أي زيادة الصادرات وإنتاج سلع لغرض الإحلال محل الواردات ، مما يعني تقليل حجم الواردات (مؤسسة التمويل الدولية ، 2000 ، 5) .
 أما البعض الآخر فيرى أن هناك كلف اقتصادية واجتماعية تترتب على جذب الاستثمار الأجنبي يجب التركيز عليها منها مسألة التلوث ومحاولة نقل التكنولوجيا الملوثة إلى الدول النامية بعد أن باتت هذه القضية تمثل الشغل الشاغل لمعظم المنظمات . أما المسألة الأخرى هو عدم مقدرة الشركة الفرع أو التابعة التمتع بأرباحها ، إذ تحول هذه الأرباح إلى الشركة الرئيسية (التي في الدولة الأخرى) أو على الأقل الشركة الرئيسية هي التي تأذن للشركة الفرع باحتجازه أو تحويله إلى المركز في الدولة الأخرى (الجميل ، 2003 ، 71) .

بالإضافة إلى ذلك أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ترافقها دائماً العديد من القوانين والمحفزات وتهيئة البيئة المناسبة له ، وكل هذه تعتبر كلف تتحملها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .

لذا يجب أن تتم الموازنة بين الكلف والمنافع الاجتماعية المترتبة على جذب الاستثمار ، ولو ان الموازنة قد تكون صعبة في بعض الدول . ولكن بالرغم من ذلك يجب إجراء دراسة معمقة لتجارب الدول في هذا المجال للاستفادة منها ، لغرض تقليص الكلف التي تترتب على جذب الاستثمار وموازنتها مع المنافع المتوقعة منه .

لذا يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر خيار لا بد منه ولكن يجب التعامل معه بحذر والقبول به كخيار لحل بعض الأزمات الاقتصادية .

ب- من وجهة النظر المحاسبية

تختلف وجهة النظر المحاسبية للكلف والمنافع الاجتماعية عن وجهة النظر الاقتصادية التي بينها سابقاً إذ أن المحاسبة تنظر إلى المشروع من وجهة نظر المجتمع له ، حيث يمكن أن تعتبر بعض المشاريع مجدية من الناحية الاقتصادية ولكن النظر أليها من الناحية المحاسبية والمجتمع قد تكون غير مجدية .

حيث أن لأي مشروع اثاراً خارجية على المجتمع ، أما بالنسبة لكيفية الإفصاح عن هذه الاثار فقد

جرى العرف في الفكر و التطبيق المحاسبي على أتباع احد الطريقتين :

1- إدماج المعلومات المالية مع الاجتماعية في التقارير الأساسية.

2- الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير منفصلة عن التقارير المالية الأساسية .

فطبقاً للطريقة الأولى فأنه يتم التقرير عن المعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في تقرير واحد وهو ما يحقق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للوحدة المحاسبية .
ألا انه يعاب على هذه الطريقة أن التقارير المالية سوف تصبح أكثر تعقيداً مما هي عليه الآن الأمر الذي سوف يؤثر سلبياً على مدى الانتفاع منها في تقييم واتخاذ القرارات .

أما بالنسبة للطريقة الثانية فأنها التقارير الاجتماعية المنفصلة ، وقد تأخذ ثلاثة أشكال أو نماذج :

أ- تقارير وصفية وهي تصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة دون محاولة تحديد وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة عن هذه الأنشطة.

ب- تقارير تفصح عن جانب التكاليف دون التعرض لقيمة المنافع ، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات .

ج- تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية ، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات .

ومن الطبيعي أن النوع الأخير يعتبر اشمل أنواع التقارير (الشيرازي ، 1990 ، 353-354). حيث كانت هناك الكثير من المحاولات التي اهتمت باقتراح نماذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومن أهم هذه النماذج :-

1- نموذج Accounting American Association AAA

ركز هذا النموذج على الإفصاح الروائي Narrative Disclosure الذي يؤكد على وجود ملاحظات هامشية عن جهود الوحدة (العاملين فيها) فيما يخص الآتي :

- أ- المشاكلات الاجتماعية الرئيسية وكيفية الرقابة عليها .
- ب- خطط الوحدة للحد من المشاكل الاجتماعية والبيئية ومدى التقدم الذي أحرزته الوحدة في حلها .
- ج- التأثيرات الاجتماعية والبيئية الجوهرية على المركز المالي للوحدة ونتائج عملياتها .
- د- من اجل تطوير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدة ضرورة تشجيعها على الإفصاح عن مساهماتها في حل المشاكلات المتعلقة بالأداء الاجتماعي (ارديني، 2006 ، 164) .

2- نموذج 1973 Linowes

حاول هذا الباحث وضع نموذج لقائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي تعد بشكل دوري مع القوائم المالية ، وتبين تأثير أنشطة المشروع على المجتمع وتهتم بالتكاليف الاجتماعية فقط ومن خلال مجالات الأفراد والبيئة والمجتمع والمنتج حيث يتضمن كل مجال تكاليف اختيارية وتكاليف إلزامية.

3- نموذج Estes 1976

اقترح هذا الباحث نموذج لقائمة التأثير الاجتماعي للمشروع من خلال الاهتمام بالتكاليف والمنافع الاجتماعية معاً ، والوصول إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي وبعتماد القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية دون التمييز بين التكاليف الاختيارية والإلزامية .

4- نموذج محمد عبد المجيد 1983

اعد هذا الباحث نموذج للإفصاح عن تكاليف الأنشطة الاجتماعية في أربعة مجالات هي العاملين ، التفاعل مع المجتمع، حماية المستهلكين ، والرقابة على التلوث ، وعلى أن يتم الإفصاح عن تكاليف هذه المجالات ضمن التقارير السنوية للشركات ودون إجراء أية تعديلات في النظام المحاسبي ، حيث يتم الإفصاح عن الكلف الاجتماعية على مرحلتين ، الأولى للوصول إلى صافي الربح الاقتصادي ، والثانية للوصول إلى صافي الربح الاقتصادي - الاجتماعي(هاتف، 2006، 179 - 180).

5- نموذج عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان 1988

ويحتوي هذا النموذج على قائمة الدخل الاجتماعي والتي تشمل المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بأنشطة المشروع دون التمييز بين التكاليف الاختيارية والإلزامية، والميزانية العمومية الاجتماعية والتي تتكون من أجمالي الموجودات الاجتماعية المتاحة للمشروع وأجمالي الالتزامات الاجتماعية اتجاه المجتمع في وقت معين (مرعي ، الصبان ، 1988، 431).

6- نموذج خليل رجب الحمداني 1990

اقترح هذا الباحث نموذج للإفصاح المحاسبي عن بيانات الكلفة الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية العراقية ، دون الحاجة الى تعديل النظام المحاسبي المعمول به ، وذلك

عن طريق اقتراح ثلاثة كشوفات إضافية لذلك الغرض وهي كشف تحليل المصاريف الظاهرة في قائمة الدخل وكشف تحليل الاصول الظاهرة في قائمة المركز المالي والتقرير الكمي للانشطة الاجتماعية.

7- لقمان محمد الدباغ 1993

اقترح هذا الباحث نظام فرعي ضمن النظام المحاسبي يختص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، ويعتمد على أربعة مجالات هي البيئة، الموارد البشرية ، المجتمع ، والمستهلكون ، وان تكون قوائم وتقارير المسؤولية الاجتماعية ملحقه بالقوائم والتقارير المالية من خلال كشوفات تحليلية توضح طبيعة الحسابات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي (هاتف ، 2006 ، 180).

8- نموذج مؤيد محمد الفضل 1994

اقترح الباحث نموذج لمنشآت الأعمال العراقية وهذا النموذج يتعلق بدمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد سماه كشف العمليات الجارية الاقتصادية الاجتماعية ، إذ تم فيه تبويب الأنشطة الاجتماعية إلى أربعة مجالات خصص الأول والثاني لتحديد الفائض أو العجز ، أما المجال الثالث والرابع فقد حددت فيها الأضرار الخاصة بالتلوث وتكلفتها (ارديني ، 2006 ، 165).

9- نموذج طه احمد ارديني 2006

ويقترح الباحث تقريرين عن كيفية الإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية فيما يخص (معلومات المسؤولية الاجتماعية) يكونان ملحقان بالقوائم والتقارير المالية، يمتازان بإعطاء صورة عن العمليات الاجتماعية التي تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية ذات التأثير الاجتماعي سواء كانت أنشطتها الاجتماعية داخلية أم خارجية ، فالتقرير الأول يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الإنتاجية ، أما التقرير الثاني فهو التقرير الخاص بالإفصاح المحاسبي عن معلومات الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الخدمية، ويعدان هذان التقريران في نهاية العام.

وفي ضوء النماذج السابقة تم التوصل الى النموذج الآتي (جدول 1) والذي سوف يتم تطبيقه على عينة البحث ،والتي هي مصرف الائتمان العراقي لغرض معرفة الكلف والمنافع المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم اختيار هذه الشركة لان المشاركة تمت في المصرف بعد

أنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ، والدولة المشاركة في المصرف (الكويت) هي احد اعضاء
منطقة التجارة الحرة العربية .

جدول(1):قائمة الدخل الاجتماعية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 /12/

المنافع الاجتماعية			
			1- المنافع العامة:-
		XXX	مبيعات "سلع وخدمات"
		XXX	الضرائب
		XXX	منافع اخرى
	XXX		مجموع المنافع العامة
			2- المنافع البشرية:-
		XXX	الرواتب والاجور المدفوعة
		XXX	مزاييا العاملين

		XXX	مزايا تعليمية
		XXX	توزيعات أرباح المساهمين
		XXX	تبرعات للغير
		XXX	اعانات
		XXX	كلف العمليات الانشائية (وحدات سكنية، اسواق ، مراكز صحية، كراجات وغيرها)
	XXX		مجموع المنافع البشرية
			3- المنافع البيئية:-
		XXX	كلف إنشاء الطرق ورصفها
		XXX	كلف ترتيب اجهزة الرقابة على التلوث
		XXX	كلف التخلص من النفايات الضارة
		XXX	منافع بيئية اخرى
	XXX		مجموع المنافع البيئية
XXX			أجمالي المنافع الاجتماعية
			<u>التكاليف الاجتماعية</u>
			1- التكاليف العامة
		XXX	مدفوعات مقابل سلع وخدمات تم توفيرها
		XXX	اندثارات
		XXX	راس المال المستخدم
		XXX	تكاليف اخرى
	XXX		مجموع التكاليف العامة
			2- التكاليف البشرية
		XXX	خدمات بشرية مستخدمة
		XXX	تكاليف متعلقة بتركيب اجهزة امان في الآلات
	XXX		مجموع التكاليف البشرية
			3- التكاليف البيئية
		XXX	أراضي وطرق استعملت
		XXX	تشويه الشكل الجمالي للبيئة
		XXX	اضرار بيئية اخرى
	XXX		مجموع التكاليف البيئية
			أجمالي التكاليف الاجتماعية
XXX			صافي الدخل الاجتماعي
XXX			

(المصدر:- (المحاذ بالاعانة)

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة في مصرف الائتمان العراقي

نبذة مختصرة عن مصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة):

تأسس مصرف الائتمان بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م ش / 6615) في 25 / 7 / 1998

الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وياشر أعماله بتاريخ 12 / 10 / 1998 برأسمال اسمي قدرة 200

مليون دينار وبالنظر للموقع الريادي المتميز الذي احتله بين المصارف العراقية الخاصة الأخرى فقد جرى زيادة رأسماله ست مرات ليصبح في 11/9/2005 (25) مليار دينار. في نفس السنة تمكن المصرف من الدخول في مشاركة مع بنك الكويت ومؤسسة التمويل الدولية وبلغت نسبتها 75% و10% على التوالي في رأسمال المصرف المدفوع والبالغ 25 مليار دينار. وتم تسديد مبلغ الزيادة بالكامل من قبل بنك الكويت والمؤسسة التمويل الدولية ويسعى المصرف إلى بلوغ رأسماله إلى ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي مقوم بالدينار العراقي حسب اتفاقية المشاركة الموقعة بين الأطراف ذات العلاقة .

ويدير المصرف عشرة فروع في بغداد وضواحيها وفرعين آخرين في كل من البصرة والحلة ويأمل فتح فروع أخرى في إقليم كردستان والموصل وكربلاء .

الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة في مصرف الائتمان العراقي

قبل أن نبين الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة في المصرف محاسبياً . سوف نتطرق إلى المنافع التي حققها المصرف اقتصادياً . حيث انه رغم عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق فقد واصل مصرف الائتمان ممارسة نشاطه وتقديم أفضل الخدمات لزيائنه وجذب شركات عالمية بالتعاون مع فروع بنك الكويت الوطني المنتشرة في العالم . وفي مواكبة ذلك يشهد مصرف الائتمان عملية تحديث واسعة النطاق في نظام إدارة معاملات الائتمان وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والعديد من النظم الرئيسية الأخرى التي تشكل في مجموعها البنية الأساسية لتقنية المعلومات لدى المصرف ولأرباب في أن هذه الإجراءات ستعزز من قدرة المصرف وسرعة استجابته للمتغيرات المتسارعة في المجال المصرفي . وفي مجال التقنية المصرفية الحديثة فأن المصرف شهد تطوراً في المجالات الآتية :

- 1- إدخال احدث نظام محاسبي ممكن في عمله والذي يتيح لإدارة المصرف قاعدة بيانات شاملة تخدم المسيرة المصرفية ، ويتيح لزيائنه إجراء عمليات الإيداع والسحب من اقرب فرع من فروع المصرف إليه حتى لو كان حسابه مفتوحاً في فرع آخر.
- 2- استخدام منظومة اتصالات حديثة عبر الأقمار الصناعية بين المصرف وفروعه من جهة وبينها وبين العالم من جهة أخرى .
- 3- استخدام نظام السويفت في تنفيذ المدفوعات الخارجية .
- 4- استخدام البطاقة الائتمانية (Credit Card) .
- 5- استخدام أجهزة الصرف الآلي (ATMC) .

6- استخدام نظام المدفوعات الخارجية (RTGS).

7- تطوير قواعد الخدمة في المصرف بما يخص المصلحة المشتركة للمصرف والعاملين .

وفي مجال الموارد البشرية يحرص مصرف الائتمان على تعزيز مكانته وسمعته باعتباره رائداً في توظيف الشباب العراقي المؤهل إلى جانب ذوي الكفاءات والمهارات المميزة في الصناعة المصرفية، حيث بلغ عدد منتسبي المصرف عام 2005 (374) منتسب بينما بلغ عام 2006 (389) منتسب، وقد واصل جهوده فيما يتعلق بتنظيم برامج التدريب لمنتسبين داخل وخارج العراق .

أما محاسبياً لغرض أظهار المنافع والكلف الاجتماعية المتحققة في المصرف فإن قائمة الدخل الاجتماعية سوف تبين ذلك . حيث أن المنافع الاجتماعية سوف تتضمن الإيرادات التي حققها المصرف لقاء تقديم خدماته إلى الزبائن وايضاً الرواتب والأجور المقدمة للموظفين والعاملين في المصرف والمزايا العينية الأخرى . وهناك ايضاً الدورات التدريبية والمنح الدراسية والإيفاد إلى الخارج لغرض التعلم (وجميع هذه الفقرات ضمن الرواتب والأجور) ، حيث أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة مهارات الموظفين وتطويرهم مما يعود بالنفع على المجتمع وهذا ليس رأي فقط وانما رأي الكتاب التي تم ذكر نماذجهم في المبحث السابق .وبالإضافة إلى المنافع أخرى موضحة بالجدول (4) .

أما الكلف الاجتماعية لا تتمثل فقط بالكلف التي تم أنفاقها لتقديم خدماتها بل تعكس أيضاً لما تم استهلاكه من موارد المجتمع .

فقد تضمنت الكلف الاجتماعية المستلزمات السلعية مصنفة على أساس اجتماعي وهي موضحة في الجدول (2) .

والمستلزمات الخدمية مصنفة على أساس اجتماعي وهي موضحة في الجدول (3).

وهناك تكاليف أخرى مبينة في قائمة الدخل الاجتماعية الجدول (4).

والمقصود هنا مصنفة على أساس اجتماعي ، حيث أن ضمن المستلزمات السلعية والخدمية بعض التكاليف التي تعد على أنها تكلفة من وجهة الشركة ، ولكن تعتبر منفعة من وجهة نظر المجتمع لذا تم استبعادها من هذه المستلزمات وأضافتها إلى المنافع الاجتماعية ، على سبيل المثال الرواتب والاجور، التبرعات ، السفر والإيفاد لاغراض النشاط وغيرها موضح في قائمة الدخل الاجتماعية جدول(4). حيث لم يتم اجراء أي تعديل على الارقام الواردة في الجداول أي تقويمها بالاسعار السائدة في السوق في تلك الفترة نظراً لأن المصرف ينتمي الى القطاع الخاص لذا فهو يقدم خدماته بالاسعار السائدة في السوق ، لو كان ينتمي الى القطاع العام فإن المسائلة تختلف حيث تكون الاسعار مدعومة من قبل الدولة لذا يتطلب الامر تعديلها بالاسعار السائدة في السوق .

جدول (2)

المستلزمات السلعية مصنفة على أساس اجتماعي لمصرف الائتمان العراقي

للسنوات 2004، 2005، 2006

2006 (المبالغ بالالف الدنانير)	2005 (المبالغ بالالف الدنانير)	2004 (المبالغ بالالف الدنانير)	السنة التفاصيل
82983	27952	2397	الوقود والزيوت
34159	6116	6847	الادوات الاحتياطية
16864	10341	8180	اللوازم والمهمات
42411	35420	22745	القرطاسية والمطبوعات
2552	2075	1192	المياة
7472	5508	6651	الكهرباء
186441	87502	47982	المجموع

المصدر:- الجدول من المحاد البلخنة، مصدر الأرقام مصرف الائتمان / قسم الحسابات

ويتضح من قائمة الدخل الاجتماعية موضحة في الجدول (4) أن المنافع الاجتماعية للسنوات 2004، 2005، 2006 قد بلغت (5572435 ألف دينار)، (14372340 ألف دينار)، (39008553 ألف دينار) على التوالي، بالمقابل فقد بلغت التكاليف الاجتماعية لنفس السنوات أعلاه (4364145 ألف دينار)، (28967487 ألف دينار)، (42266144 ألف دينار) على التوالي. حيث نلاحظ أن التكاليف الاجتماعية قد فاقت منافعها والسبب هو الزيادة الكبيرة في رأس المال المدفوع من قبل المساهمين والذي يعتبر إحدى الموارد الاجتماعية، حيث أن المصرف استخدم هذا المورد في أنشطته كان من الممكن استخدامه في أنشطة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن قائمة الدخل الاجتماعية قد بينت أن صافي الدخل الاجتماعي المتحقق (ربح) خلال سنة 2004 (أي قبل دخول الاستثمار الأجنبي إلى المصرف) قد بلغ (1208290 ألف دينار)، مقارنة ما بعد المشاركة فقد كان في سنتي 2005، 2006 خسارة اجتماعية مقدارها (14595147 ألف دينار)، (3257591 ألف دينار) على التوالي.

جدول (3)

المستلزمات الخدمية مصنفة على أساس اجتماعي لمصرف الائتمان العراقي للسنوات 2004، 2005، 2006

2006 (المبالغ بالالف)	2005 (المبالغ بالالف)	2004 (المبالغ بالالف الدنانير)	السنة
--------------------------	--------------------------	-----------------------------------	-------

التفاصيل	الدنانير	الدنانير	الدنانير
صيانة مباني ومنشآت	9230	39667	29379
صيانة الات ومعدات	88543	19562	25238
صيانة وسائل نقل وانتقال	70712	6524	6318
صيانة أثاث وأجهزة مكاتب	8482	9176	14981
خدمات وابحاث	—	—	54645
دعاية وعلان	4882	4776	7826
نشر وطبع	—	1820	5400
ضيافة	8131	7002	4260
نقل السلع والبضائع	26975	111825	192828
اتصالات عامة	12531	109775	426588
استئجار مباني ومنشآت	149141	316272	377470
استئجار برامجيات الحاسبة	12475	34710	829326
اقساط التأمين	410	43604	212914
ضرائب ورسوم لجهات أجنبية	10	—	91
خدمات قاتونية	169	962	7233
خدمات مصرفية	999	1306	1223
اجور تدقيق الحسابات	5800	12700	23000
مصروفات خدمية اخرى	121968	231034	107964
المجموع	440785	950715	2326684

المصدر: - الجدول من اعداد الباحثه ، مصدر الأرقام مسروض الائتمان / قسم الحسابات

نستنتج مما سبق انه بالرغم من المنافع الاقتصادية التي حققها المصرف ما بعد المشاركة ألا انه من وجهة النظر المحاسبية فقد حققت خسارة بسبب أن التكاليف الاجتماعية قد فاقت المنافع الاجتماعية ، ومن هنا يمكن القول أن بعض المشروعات الأجنبية قد تكون مجدية من الناحية الاقتصادية ولكن من الناحية المحاسبية والمجتمع تكون غير مجدية .

ومن ذلك نلاحظ أيضاً أن قائمة الدخل الاجتماعية توفر نظرة محاسبية شاملة للمشروع ككل ، وتعتبر معياراً حقيقياً لتقييم المشاريع ومدى خدمتها لكل أطراف المجتمع . فقد تضمنت قائمة الدخل الاجتماعية المنافع والكلف الاجتماعية ، والتي تتضمن بداخلها الكلف والإيرادات المالية ، أي أنها تبرز من خلال فقراتها ما يقدمه المشروع للمجتمع وما يستهلكه من مواردها .

وقد تبرز أهمية هذه القائمة من خلال نظرتها الشاملة للمشروع ككل فقد يتضح أن المشروع غير مجدي كما في المصرف عينة البحث ، ولكن عند الأخذ بنظر الاعتبار جانب الربحية دون الجوانب الأخرى فقد يكون ذات جدوى .

لذا عند تقييم أي مشروع يجب دراسة جميع الجوانب المحيطة به وبيان مدى جدواها بالنسبة للمجتمع ، حيث أن أي مشروع ينمو ويستمر من خلال نظرة المجتمع له ، ومن خلال ما يقدمه من منافع للمجتمع وما يستهلكه من موارد.

جدول (4): قائمة الدخل الاجتماعية لمصرف الائتمان العراقي المقارن للسنوات 2004، 2005، 2006

2006 (المبالغ بالآلاف الدنانير)		2005 (المبالغ بالآلاف الدنانير)		2004 (المبالغ بالآلاف الدنانير)		السنة
						التفاصيل
						المنافع الاجتماعية
						1- المنافع العامة
23397039		8686383		4118969		ايرادات العمليات المصرفية
10499616		3162022		270262		ايرادات الاستثمار
—		—		19229		ايرادات تحويلية
212808		36654		—		الإيرادات الأخرى
2211388		1083756		66785		ضرائب ورسوم
84569		12953		2873		اشتراكات وانتماءات

36711417	<u>305997</u>	13010750	<u>28982</u>	4898793	<u>420675</u>	ديون مشطوبة مجموع المنافع العامة المنافع البشرية الرواتب والأجور مؤتمرات وندوات نقل للعاملين سفر وإيفاد لأغراض النشاط مكافآت لغير العاملين عن خدمات أجور تدريب و دراسات تبرعات للغير إعانات
2297136	2138931 350 70834 84569 812 235 250 <u>1155</u>	1361590	1168422 1148 45557 132136 13127 175 — <u>1025</u>	673642	523903 1788 17738 128129 514 195 — <u>1375</u>	مجموع المنافع البشرية المنافع البيئية
39008553		14372340		5572435		اجمالي المنافع الاجتماعية
42266144	13809823 615888 186441 2326684 1232 326076 <u>25000000</u>	28967487	2499091 304572 87502 950715 316 125291 <u>25000000</u>	4364145	1908357 151941 47982 440785 127 2149531 <u>1600000</u>	التكاليف الاجتماعية 1- التكاليف العامة مصرفات العمليات المصرفية الاندثارات و الاطفاءات المستلزمات السلعية المستلزمات الخدمية تعويضات و غرامات المصرفات الاخرى رأس المال المستخدم مجموع التكاليف العامة 2- التكاليف البشرية 3- التكاليف البيئية
(42266144)		(28967487)		(4364145)		اجمالي التكاليف الاجتماعية
((3257591))		(14595147)		1208290		صافي الدخل الاجتماعي

المصدر:- الجدول من المحاضر الباحثة، مصدر الأرقام مسرعة الأتمان / قسم الحسابات

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

من العرض السابق فقد تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- 1- تعتبر مناطق التجارة الحرة مناطق جذب للاستثمار الأجنبي. لما توفره من المحددات والمتطلبات اللازمة لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر وهي العناصر التي توفر المناخ الاستثماري الملائم .
- 2- للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة مثل توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا وغيرها. ولكن بالمقابل تكون هناك تكاليف مترتبة على جذب الاستثمار يجب مراعاتها وموازنتها مع المنافع.

3- تختلف وجهة النظر المحاسبية للكاف والمنافع الاجتماعية عن وجهة النظر الاقتصادية ، حيث تعتبر بعض المشاريع مجدية من الناحية الاقتصادية ، ولكن من الناحية المحاسبية والمجتمع تعتبر غير مجدية .

4- انه بالرغم من المنافع الاقتصادية التي حققها المصرف ما بعد المشاركة إلا انه من وجهة النظر المحاسبية فقد حققت خسارة بسبب أن التكاليف الاجتماعية قد فاقت المنافع الاجتماعية

5- قائمة الدخل الاجتماعية توفر نظرة شاملة للمشروع ككل ، وتعتبر معياراً حقيقياً لتقييم المشروع ومدى خدمته لأطراف المجتمع.

ب - التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نوصي بما يلي :

1- تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات محاسبية تعتمد على الشفافية وعدم السرية والكتمان، وايضاً عدالة المنافسة وحماية الملكية الفردية.

2- إجراء دراسة معمقة لتجارب الدول في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منها ، لغرض تقليص الكلف التي قد تترتب على جذب الاستثمار وموازنتها مع المنافع المتوقعة.

3- عند تقييم أي مشروع يجب دراسة جميع الجوانب المحيطة به وبيان مدى جدواها بالنسبة للمجتمع ، حيث أن أي مشروع ينمو ويستمر من خلال نظرة المجتمع له ، ومن خلال ما يقدمه من منافع للمجتمع وما يستهلكه من موارد.

4- مطالبة جميع المشاريع وخاصة الأجنبية بأعداد قائمة الدخل الاجتماعية لبيان مدى جدواها من الناحية الاجتماعية.

المصادر

أولاً :- المصادر العربية

أ- الكتب

1- أبو قحف ، عبد السلام ، " الأساسيات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ". الإسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعية، 1989.

2- السامرائي ، هناء عبد الغفار، " الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ". الطبعة الأولى ، بغداد، دار الحكمة ، 2002.

- 3 - سلامة ، نبيل فهمي، " المحاسبة والمراجعة الاجتماعية". بور سعيد ، مكتبة الجلاء الحديثة ، 1999.
- 4- الشرع ،مجيد جاسم ،" المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ". الأردن ، دار وائل ، 2003.
- 5- أشمري والبياني والصيام ، كاظم محمد نوري و طاهر فاضل و احمد زكريا ،" أساسيات الاستثمار العيني والمالي". الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل ، 1999.
- 6- الشيرازي ، عباس مهدي ، " نظرية المحاسبية". الطبعة الأولى ، 1990.
- 7- صقر ، عمر، " سياسات التجارة الخارجية ". القاهرة مكتبة عين الشمس، 1997.
- 8- صقر ، عمر،" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ". القاهرة ، الدار الجامعية ، 2001
- 9- عبد الحميد ، عبد المطلب ، " النظام الاقتصادي العالمي الجديد ". القاهرة ، مكتبة النهضة ، 1998.
- 10- كرم ، انطونيوس ،" العرب أمام تحديات التكنولوجيا ". الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، 1982.
- 11- مرعي والصبان ، عبد الحي ومحمد سمير، " التطور المحاسبي ومشاكل المحاسبة المعاصرة". بيروت ، دار النهضة ، 1988.
- 12- نور ، احمد ،" مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية ". الإسكندرية ، مؤسسة الشباب الجامعية ، 1992.

ب- البحوث والدوريات وتقارير اللجان الدولية

- 1- احمد، محمد عبد الوارث ،" اثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ". مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 21، حزيران 1997.
- 2- ارديني ، طه احمد حسن ،" الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح". مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، المجلد 28، العدد 83 ، 2006 .
- 3- الاسرج ، حسين عبد المطلب ،" تقرير الاستثمار العالمي 2002: التحول نحو الخدمات ". مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 313، السنة 27، 2004.
- 4- الاسكوا،" تطور المناطق الحرة في منطقة الاسكوا ". الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1995.

- 5- الاسكوا، " الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات ومصر ". الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005.
- 6- الأمام، محمد محمود ، " تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي". مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول، 2004.
- 7- الجميل، سرمد كوكب ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات ". مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 25، عدد 73، 2003 .
- 8- زكري ، عبد اللطيف شهاب ، "اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) واثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج ". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة ، العدد 14، 2007.
- 9- سلمان ، محمد جاسم " محاسبة المسؤولية الاجتماعية ". مجلة المحاسب ، نقابة المحاسبين، بغداد ، العدد الأول ، سنة 17، أيلول 1986.
- 10- العاني ، تقي عبد سالم ، " المناطق الحرة في العراق أهميتها وسبل تطويرها". مجلة العلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول ، العدد الأول، 2002.
- 11- عبد الكاظم ،حاتم هاتف ،"منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة - موجبات الحاضر والمستقبل". ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك ، كلية العلوم الإدارية ، اربد ، الأردن، 2001.
- 12- مانع، عبد الحميد ، " العولمة وتأثيرها على الأنظمة المحاسبية العربية الموحدة وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر ". مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد 43، كانون الثاني، 2003.
- 13- مؤسسة التمويل الدولية، " الاستثمار الأجنبي المباشر ". سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، رقم 5 برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي، الطبعة الأولى، واشنطن ، 2000 .
- 14- هاتف ، مجيد عبد الحسين، " أدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والافصاح عنها في التقارير المالية الخارجية ". مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،المجلد 8، العدد 4، 2006.

- 1- صالح، قتيبة محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني". ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، 2005.
- 2- علي، نبيل قاسم حسين، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية". ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006.

د- مصادر الإنترنت

- 1- بوابة الاستثمار المصرية، وزارة الاستثمار، "اتفاقيات اقتصادية ودولية" 2007.
<http://www.emp.gov.eg/ar/Investment/InvestmentConditions/default.aspx>
- 2- درويش، نهى، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1-4". 2005.
<http://www.masrawy.com/News/2004/FullCoverage/freemarket/1.aspx>
- 3- عطا الله، محمود، "فرص الاستثمار في جمهورية مصر العربية". 2007.
http://www.gucciaac.org.lb/recentactivities/maram11web/p2/2_2_8.htm
- 4- القمحاوي، حسن، "مناطق التجارة الحرة...مدخل النمو والتكامل". أسلام اون لاين، 1999.
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa12-2-00/morajaat.asp>
- 5- وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية، "تقرير أداء وزارة الاستثمار لعام 2006 /2007".
http://www.investment.gov.eg/Moi_Portal/ar-EG/Information+Center/Publications/Reports_and_Indicators/All_of_the_above/New+Annual+Reports/Perfor/mance+Report+2006-2007

ثانياً :- المصادر الأجنبية

A- Book

- 1-Balassa, Bela, " The Theory of Economic Integration ". Richard D.Irwin ,Inc., Homewood ,Illionc , 1961.

B- Conference and Researches

- 1- Ramathan, Kanassensriv, "Toward Thoery of Corporate Social Accounting " . The Accounting Review , July, 1979.

- 2- Unctad, " Investment regimes in the Arab World Issues and Policies ". UNITED NATIONS, New York and Geneva,2000.

.....

.....

.....